مريم أكري، "فعالية المحكمة الجنائية الدولية في حماية حقوق الضحايا بعد ربع قرن من اعتماد نظام روما الأساسي"،
المجلة الدولية لتدبير الأزمات وتسوية النزاعات، المملكة المغربية، العدد الأول، 2024، (ص.182 ← ص.220)

فعالية المحكمة الجنائية الدولية في حماية حقوق الضحايا بعد ربع قرن من اعتماد نظام روما الأساسي

دة. مريم أكري

دكتورة في القانون الخاص: تخصص العلوم الجنائية، جامعة عبد المالك السعدي بطنجة (المملكة المغربية)

الملخص:

بعد أن تم تغييب ضحايا الجرائم الدولية في مختلف الأنظمة السابقة على نظام روما الأساسي، شهدت العدالة الجنائية الدولية تطورا بالغ الأهمية من خلال الخروج عن الدور الضيق الذي كان يمثل تجاهلا لحقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة باعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي قدمت نظام عدالة مبتكرة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الضحايا و تكفل مختلف الضمانات الموضوعية و الإجرائية لاستيفائهم حقهم في الانتصاف و تحقيق العدالة اللازمة إقرارا لنوع من الموازنة بين جميع الأطراف الذين لهم صلة بالإجراءات القضائية التي تباشر أمام المحكمة دون الاقتصار على طائفة المتهمين فقط، على اعتبار أن استعادة التوازن في أعقاب الفظائع الجماعية ينطوي في جوهره على دعم ضحايا الـجرائم الدولية و منحهم وضعا قانونيا في عملية العدالة باعتبارهم الفئة الأكثر تضررا من ارتكابها. وانطلاقا من ذلك فقد أخذت هذه المحكمة كجزء ثابت من مشهد العدالة العالمي مهمة تأمين الحماية لهؤلاء الضحايا على كافة الأصعدة وهذا ما تجسد وظهر جليا وفقا لما تضمنته نصوص نظامها الأساسي، لكن بالرغم من هذا التطور الملحوظ في مجال حماية ضحايا الجرائم الدولية، إلا أن هناك العديد من العقبات التي لاتزال تعترضهم في سبيل حصولهم على حق الانتصاف والتمتع بالحقوق الممنوحة لهم في نظام روما الأساسي. ولتحليل هذا الموضوع وفق رؤية واضحة المعالم تعكس عنوانه البارز وجوهره المعمق فإننا نفرد المجال فيه للإجابة عن مجموعة من التساؤلات المثارة ولعل أهمها: هل كان في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية إسهام فعلي في تكريس الحماية لضحايا الجريمة الدولية؟ وما هي أبرز الإشكاليات التي أدت إلى تقويض جهود المحكمة الجنائية الدولية في استيفاء حقوق الضحايا المقررة لهم قانونا؟ في محاولة منا للإجابة على هذه الأسئلة المطروحة ارتأينا تقسيم مقالنا الموسوم ب: فعالية المحكمة الجنائية الدولية في حماية حقوق الضحايا بعد ربع قرن من اعتماد نظام روما الأساسي إلى مبحثين نفرد الأول للبحث في حقوق الضحايا في الحماية وضمانات استيفائها أمام المحكمة الجنائية الدولية، في حين نخصص المبحث الثاني للوقوف على معيقات استيفاء حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية.

Abstract:

The effectiveness of the International Criminal Court in protecting the rights of victims after a quarter-century of adopting the Rome Statute

After the victims of international crimes were ignored in the various systems preceding the Rome Statute, international criminal justice witnessed a very important development by moving away from the narrow role that represented a disregard for the rights of victims of gross violations by adopting the Rome Statute of the International Criminal Court, which provided an innovative justice system that takes into account the rights of victims and guarantees various substantive and procedural guarantees to fulfil their right to redress and achieve the necessary justice in recognition of a kind of balance between all parties related to the judicial proceedings conducted before the Court, not limited to the category of the accused only.

Based on this, this Court, as a permanent part of the global justice scene, has taken on the task of protecting these victims at all levels, which was clearly embodied and manifested according to what is included in the texts of its Statute, but despite this remarkable development in the field of protecting the victims of international crimes, there are still many obstacles that stand in their way in order to obtain the right to redress and enjoy the rights granted to them in the Rome Statute.

مقدمة

لما كانت الجريمة الدولية حالها حال أي جريمة أخرى، أشبه ما تكون بمثلث أضلاعه الجريمة والجاني والمجني عليه، اقتضى منطق إحقاق العدالة تجاوزا للإهمال والتغييب البادي لضحايا هذه الجرائم الذي عرفته الأنظمة القانونية الدولية قديما باكتفائها بتكريس منع الإفلات من العقاب ومتابعة منتهكي حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، أن لا تقتصر العدالة الجنائية الدولية على حقوق المتهم والمجتمع الدولي دون فئة الضحايا خاصة في ظل التطور الرهيب للجرائم الدولية واتساع نطاقها .

وهو ما تحقق فعلا بتبني نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية لأزيد من ربع قرن، كخطوة عملاقة في مجال الالتفات لمعاناة ضحايا الجرائم الدولية، إذ يعد نظام روما الأساسي صكا دوليا متميزا وغير مسبوق في مجال الاعتراف لضحايا الجرائم الدولية بمجموعة